

الاجتماع المفتوح لهيئة تنظيم الاتصالات مع الرؤساء التنفيذيين للمشغلين المرخص لهم

التاريخ: ٢٢ يناير ٢٠٠٧
الوقت: الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية عشر والنصف ظهراً

مقدمة

بدأ الاجتماع بترحيب من رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات، الدكتور محمد بن جاسم الغتم، حيث قام سعادته بتعريف المرخص لهم بالمدير العام الجديد للهيئة، السيد ألن هورن.

هذا وقد قام السيد ألن هورن بتوضيح مبادرة الهيئة في إجراء حوار مفتوح مع كافة المهتمين بالهيئة من خلال عقد اجتماعات دورية.

كما قام السيد ألن هورن بتوضيح الغرض من عقد الاجتماعات كما يلي:

- تقديم المساعدة للهيئة فيما يتعلق باستحداث والحفاظ على الأنظمة والقواعد والإرشادات المناسبة لدعم تقديم الخدمات التنافسية المحتملة بأفضل الأسعار والجودة على مستوى العالم؛
- معرفة الأمور المتعلقة بالمرخص لهم والمرخص لهم المحتملين واحتياجاتهم بشكل أفضل وذلك من أجل تحسين عملية المنافسة؛
- تقديم الدعم للمستهلكين والشركات فيما يتعلق بتنسيق آرائهم الخاصة بشأن خدمات الاتصالات التي تُقدم إليهم؛

وقد قام السيد ألن هورن بالمشاركة في بعض الملاحظات والمسائل التي أبدتها المجموعة الاستشارية لقطاع الأعمال فيما يتعلق بالمرخص لهم والهيئة:

الملاحظات والمسائل فيما يتعلق بالمرخص لهم:

- قلة المنافسة في أسعار الخدمات وعلى الأخص خدمة الإنترنت وخدمات الاتصالات المتتصلة؛
- التكلفة العالية للخطوط المؤجرة وتأخير تقديم الخدمة؛
- ضرورة إجراء التحسينات فيما يتعلق باستمرارية الخدمات والتي تكون هامة بالنسبة للشركات العالمية؛
- ضرورة إجراء التحسينات فيما يتعلق بجودة وسرعة خدمة الإنترنت في بعض المناطق الجغرافية وعلى الأخص المناطق الجديدة كمنطقة توبلي؛
- ضرورة زيادة فرص اختيار الموردين والخدمات في جميع أرجاء المملكة؛

- يتوجب على المشغلين بذل المساعي الكبيرة لزيادة نشر التوعية بين المستهلكين وعلى الأخص بالنسبة للخدمات الجديدة؛
- ضرورة إجراء التحسينات الكبيرة فيما يتعلق بأوقات الرد على الاستفسارات وأوقات تصليح الخلل في الخدمات (اتفاقيات مستوى أداء الخدمة)؛
- ضرورة أن تكون البيانات والمعلومات المتضمنة في الفواتير مبنية على الشفافية. والقصد هنا دقة هذه البيانات والمعلومات؛
- الحاجة إلى تحسين مستوى الاتصال مع مجتمعات المستهلكين.

الملاحظات والمسائل فيما يتعلق بالهيئة:

- تحسين التوعية العامة فيما يتعلق بدور الهيئة؛
- نشر خطة مستقبلية مفصلة؛
- تقديم الدعم للمستهلكين من خلال تثقيفهم وتوعيتهم بالخدمات؛
- العمل بشكل وثيق مع حكومة المملكة لضمان تقليل الروتين الحكومي وتسهيل الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار في كافة قطاعات الاتصالات؛
- تقديم الدعم لتسهيل تطبيق الأنظمة والقواعد في مملكة البحرين وذلك حتى لا يتم تأخير طرح التقنيات والخدمات الجديدة؛
- تحسين الأوقات لإصدار التراخيص فيما يتعلق بالطيف الترددي والخدمات والاعتماد النوعي للأجهزة؛
- تحسين عملية إصدار الفواتير الخاصة بالهيئة.

ثم قام السيد أن هورن بدعوة المرخص لهم لتقديم آرائهم فيما يتعلق بالآتي:

- رؤية المرخص له لقطاع الاتصالات في مملكة البحرين فيما يتعلق بالآتي:
 - مملكة البحرين كمركز تتاح فيه الفرص للاختيار والاستثمار بالنسبة للشركات العالمية؛
 - تقديم الخدمات المتاحة بشكل شامل والمناسبة للجميع في مملكة البحرين.
- الأمور الأساسية التي يواجهها المرخص لهم عند محاولة تقديم الخدمات التنافسية المحتملة بأفضل الأسعار والجودة على مستوى العالم وذلك من خلال محاولة التركيز على الأمور التي هم في حاجة إليها بشكل أكثر والأمور التي هم في حاجة إليها بشكل أقل.
- الأمور التي يرونها تشكل ذات الأولويات العالية بالنسبة للهيئة وكيف يرون أنه باستطاعة الهيئة المساهمة بشكل أفضل في نمو السوق والمنافسة فيها.

واختتم السيد أن هورن حديثه قائلاً بأنه ما سيتم استنتاجه من هذا الاجتماع سيستفاد منه في عملية إعداد خطة عمل الهيئة للثلاث سنوات القادمة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩).

أ- رؤية المرخص لهم لقطاع الاتصالات:

تم طرح النقاط التالية من قبل الأفراد والتي تشكل آرائهم الشخصية:

الخدمات الشاملة

- إن توافر الخدمات الشاملة يعتمد بشكل أساسي على توافر خدمات النفاذ.
- توفير إمكانية الوصول بشكل شامل إلى خدمات الاتصالات على مستوى العالم والمناسبة للجميع في مملكة البحرين.

خدمات النفاذ

- بالإمكان الحصول حالياً على خدمات النفاذ إلى الخطوط السلكية من شركة بتلكو فقط، أما خدمات النفاذ إلى الخطوط اللاسلكية من خلال خدمة التشغيل البيئي العالمي للنفاذ إلى المايكروويف (WiMAX) فإنه سيتم توفيرها في المستقبل من قبل كل من شركة إم تي سي وشركة مينا تيليكوم.
- إمكانية تزويد المستهلكين ببعض أنواع خدمات النفاذ على الرغم من حجم مملكة البحرين.
- تتجه مشاريع العقارات الجديدة لامتلاك بنيتهم التحتية الخاصة بهم وذلك للحصول على خدمات النفاذ كجزء من تطوير المشروع.

تحرير السوق والمنافسة

- حماية الاستثمار الخاص بالمشغلين المرخص لهم.
- التثقيف والتوعية فيما يتعلق بخدمات الاتصالات (إقامة الهيئة للمعارض والندوات لنشر التوعية حول خدمات الاتصالات).
- المراجعة الدورية لمؤشرات سوق الاتصالات وذلك لتلبية احتياجات تلك السوق.
- الاتصال الفعال مع مشغلي الاتصالات (من خلال عقد الاجتماعات).
- المنافسة المحتملة من خلال استعراض الأهداف على المدى الطويل بدلاً من جني الأرباح بشكل سريع.
- تقديم أفضل خدمات الاتصالات والحلول القائمة على أسعار تنافسية.
- رأى بعض المشغلين أنه إذا كانت هنالك نسبة انتشار عالية لخدمات الاتصالات المتنقلة، فإنه سوف يقل نمو السوق.
- سوف يتم الاعتراض على الأسعار من قبل المستهلكين وسوف تهبط نسب الأرباح وبالتالي سيتعرض الاستثمار في البنية التحتية للمخاطر.
- تواجه شركة بتلكو أنظمة وقوانين تطبق عليها فقط وتأمل أن يتم تطبيق تلك الأنظمة والقوانين على جميع شركات الاتصالات الأخرى.
- تمارس الهيئة مهامها بشكل فعال وذلك من خلال عقد الاجتماعات مع القطاع من مختلف المستويات ليس فقط مع الرؤساء التنفيذيين وحول مختلف المواضيع، على سبيل المثال الترددات.

- حماية المصالح وإضافة القيمة إلى كافة المهتمين (العملاء، المشغلين، حكومة المملكة) من خلال إعطاء الفرصة للمشاركة في رؤية الهيئة وتطلعاتها.
- جذب الاستثمارات المحتملة من خلال تحرير كافة القطاعات .
- تقديم خدمات الاتصالات الجيدة والمناسبة للجميع التي تمكن الشركات من ممارسة أعمالهم بشكل فعال.
- جعل المستهلك البحريني في مقدمة ثورة الاتصالات العالمية من خلال تقديم آخر الخدمات من خلال طرح آخر التقنيات.
- خلق قوة عمل بارعة كبيرة.
- رؤية مملكة البحرين كمركز إقليمي من حيث:
 - التوصيل
 - توصيل المحتوى
 - متاجرة المشغلين في حركة الاتصالات مع المشغلين الإقليميين.
 - رؤية السوق كسوق محررة وكسوق تنظيمية صغيرة بقدر الإمكان.
 - إفساح المجال أمام المزيد من المنافسة في قطاع خدمات الاتصالات المتنقلة لدخول المشغلين الذين يعيدون بيع الخدمة أو المشغلين الافتراضيين لشبكة النقال، حيث أنهم يرون أن هنالك مجال أمام المزيد من المنافسة.
 - شدة المنافسة في القطاع، حيث يركز أكثر من ١٠٠ مرخص لهم وكثير من مشغلي خدمة الاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الإنترنت على جني نسبة عالية من الأرباح.

الخدمات والتقنيات

- تشجيع تقديم خدمات/تقنيات جديدة لجعل مملكة البحرين مجتمع تقوده التقنية.
- تقديم الخدمات المدمجة والمستمرة (البيانات والصوت والفيديو) من خلال الأوساط المتعددة:
 - الخطوط الثابتة: خط المشترك الرقمي، الألياف.
 - الخطوط اللاسلكية: خدمة الاتصالات المتنقلة للجيل الثالث، خدمة الإنترنت اللاسلكية (WiFi)، خدمة التشغيل البيئي العالمي للنفاذ إلى المايكروويف (WiMAX)، الخ.
- توصيل المعلومات إلى الأجهزة الشخصية متعددة الوظائف كأجهزة المساعدة الشخصية الرقمية (PDA) وأجهزة البرقيات.
- البنية التحتية المطورة، على كافة المشغلين الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات المبتكرة.
- التغيير التكنولوجي المستمر الذي سيكون له الأثر السلبي على طريقة عمل الشركات ورؤية ما ستكون عليه الاتصالات خلال الخمس إلى عشر سنوات حيث ستحول الاتصالات خلال هذه المدة إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والوسائط المتعددة وتوصيل المحتوى وخدمات المحتوى.

المستهلكون

- يجب أن تركز سياسات الاتصالات على المستهلكين بدلاً من المشغلين.
- يظل المستهلكون يقترحون أسعار أقل ويتطلعون إلى القيم الأفضل سواء أكان من ناحية الأسعار أو الخدمات أو الابتكار أو الدعم.
- يطالب المستهلكون تغطية أفضل لخدمات الاتصالات المتنقلة في كافة أرجاء المملكة.
- يطالب المستهلكون قيمة أفضل لخدمة الإنترنت أسوةً بتلك التي تقدم في الأسواق الكبيرة التي تكون فيها خدمات النفاذ من حيث عرض الخدمة والأسعار جذابة بشكل كبير، ولكن الاستثمار هنا يتطلب أسلوباً آخر لتقديم خدمات أكثر استجابةً.

ب- الأمور الأساسية التي يواجهها المرخص لهم

تم طرح النقاط التالية من قبل الأفراد والتي تشكل آرائهم الشخصية:

خدمات النفاذ

- الحاجة إلى تعاون أكبر من قبل المشغل المهيمن عند تقديم خدمات النفاذ إلى المستهلكين بخصوص خدمات معينة وضرورة التعاون من قبل مزود الخدمات اللاسلكية في المستقبل، حيث أن شركة بتلكو تطالب المرخص لهم تقديم ضمان بنكي كبير يسفر عنه عبئاً مالياً.
- التفكيك الكامل لحزم الدائرة المحلية.
- صرح بعض المشغلين أن هنالك حاجة إلى خدمة مفضلة لمجرى البيانات حيث أن العرض الحالي لخدمة مجرى البيانات ضعيف جداً.
- يجب ألا يتم التحكم في الأنابيب من قبل مشغل واحد.
- يجب أن تكون الهيئة جزءاً من وحدة التخطيط المركزي وليست جزءاً من شركة بتلكو.
- دراسة الأسعار العالية لتأجير الأنابيب حسب المتر الواحد.
- دراسة كافة محطات مد الكابلات البحرية والتي يتم التحكم بها من قبل مشغل واحد حيث أن عدم توافر التوصيل الدولي في السوق يؤدي إلى توصيل ذي جودة ضعيفة. وهنالك أيضاً متطلب لإدخال الألياف الدولية.
- دراسة الأسعار العالية والمشاكل الخفية بخصوص التوصيل عن طريق الأقمار الصناعية.
- الإخفاق الذي يحدث في التوصيل الدولي حيث يتطلب إتباع أسس أكثر مرونة لتتم عملية التوصيل وعلى الأخص أثناء التشويش في حركة الاتصالات.

خدمة الإنترنت وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض

- تشجيع مزودي خدمات الإنترنت فيما يتعلق بتوصيل الألياف إلى المنازل وذلك لتشجيع المتاجرة في حركة الاتصالات وتشجيع دخول شركات جديدة إلى سوق الاتصالات بمملكة البحرين.

خدمة الاختيار المسبق للناقل

- الحصول على نظام أو عملية الربط البيني لخدمات الاختيار المسبق للناقل وذلك للإسراع من توصيل المستهلك بهذه الخدمات.
- الحاجة إلى التعامل مع خدمة الاختيار المسبق للناقل للمكالمات المحلية أيضاً.

المنافسة

- تعتبر المنافسة جيدة بلا شك بالنسبة لقطاع الأعمال حيث أنها تمنح المستهلكين حق الخيار وتمكنهم من الحصول على خدمات ذات جودة وكفاءة.
- ضرورة التعاون من قبل مزود الخدمة وذلك لتقديم الخدمات ذات الرؤية الجديدة والمفهوم فيما يتعلق بالآتي:
 - قطاع الأعمال
 - الشبكة
 - نموذج اتفاقية المستهلك/الشريك
- تشجيع المساهمة في قطاع الأقمار الصناعية وتنسيق الترددات.
- تعزيز دور مملكة البحرين كمركز للمعاملات الإلكترونية.
- يجب التحكم بالنطاق "bh" من قبل جهة محايدة وليس من قبل مشغل واحد.
- بالإمكان أن يكون هامش الربحية في سوق الجملة مبنياً "بشكل عادل ومعقول" بشرط ألا يكون مبالغ فيه.
- مكافئة الاستثمار بالحوافز والدخول المحتمل للسوق، ليس دخول السوق على المدى القصير.
- يرى أحد المشغلين أنهم يواجه نظام ضيق وغير قابل للاستخدام لضبط أسعار التجزئة حيث أنه لا يستطيع المنافسة بشكل عادل وفعال. وفي الوقت ذاته يرى مشغلون آخرون أنهم لا يزالون يستفيدون من بيئة المنافسة الحالية.
- تحتاج المنافسة إلى بيئة تنظيمية مفضلة.
- أجاز النموذج التنظيمي لشركة بتلكو دخول السوق قبل تحرير هذه السوق حيث أن هذا كان له الأثر على المشغلين الجدد للمنافسة بشكل سليم، على سبيل المثال خفض أسعار خدمات الاتصالات الدولية بنسبة ٧٠% وطرح خدمة الإنترنت (برودباد) ذات العشرة دنانير بحرينية.

التنظيم

- الحاجة إلى تنظيم مزودي الخدمات بشكل أكبر لإيقاف هدم الشركات للسوق من أجل جني الأرباح بشكل سريع بدلاً من استعراض الأهداف على المدى الطويل.
- الحاجة إلى تنظيم أكبر لجودة الخدمات المقدمة إلى المستخدم النهائي.
- تنظيم الممارسات غير التنافسية لبعض المشغلين الذين يتمتعون بقوة سوقية مؤثرة.
- تنظيم السوق المزدهمة بالعدد الكبير من الشركات المنافسة حيث تشتد فيها المنافسة وتتخفض فيها نسب الأرباح.

- يطالب المشغل المهيم بتوزيع العبء التنظيمي على جميع شركات الاتصالات الأخرى حيث أنه في الوقت الحاضر يواجه كافة الأعباء التنظيمية وليس هناك احتمال لوجود أية أنظمة وقواعد تطبق فيما يتعلق بالخدمة الشاملة والالتزامات العامة وتأجير الخطوط بسعر أقل من التكلفة، فعلى سبيل المثال فرض أمور صارمة على هذا المشغل من قبل اللائحة التنظيمية لخدمات النفاذ وعدم النظر في القوة السوقية التي يتمتع بها المشغلون الآخرون المرخص لهم وقلة اتخاذ الإجراءات التنظيمية من قبل الهيئة فيما يتعلق بالمنافسة في بعض الأمور).
- زيادة إصدار الموافقات المسبقة بموجب التراخيص وفي بعض الأحوال عدم الحاجة لها – على سبيل المثال نقل الأنشطة المرخصة ضمن المجموعات وعمل التغييرات البسيطة على الشروط والأحكام المتعلقة بالمشاركين.

جودة الخدمات

- الحاجة إلى إبرام اتفاقيات مستوى أداء الخدمة مع المشغل المهيم وذلك للحصول على خدمة نفاذ ذات جودة قياسية وضرورة الحصول على موافقة الهيئة على مثل هذه الاتفاقيات.
- إيقاف التداخلات الصادرة من المشغل المهيم من حيث النفاذ إلى البنية التحتية وبالتالي المستهلكين.

ج- الأمور التي تشكل ذات الأولويات العالية بالنسبة للهيئة

تم طرح النقاط التالية من قبل الأفراد والتي تشكل آرائهم الشخصية:

خدمات النفاذ

- الاطلاع على العرض المرجعي للنفاذ حيث أنه يقوم حالياً بمنع مزود الخدمة من تقديم الخدمات البديلة لقطاع الشركات.
- تطبيق تفكيك حزم الدائرة المحلية على كافة مزودي خدمة النفاذ.
- تأسيس مرافق للاشتراك في المواقع لربط كل مشغل جديد وذلك من أجل زيادة نمو السوق والمنافسة فيها.
- التعامل مع العجز المحلي في خدمة النفاذ ابتداءً من الآن وليس خلال ثلاث إلى أربع سنوات وذلك لمنح المشغلين الآخرين المرخص لهم فرصة التنافس بأسعار غير مدعومة.
- الاطلاع على الأسعار الخاصة بالأنابيب.
- ضرورة أن تكون وحدة التخطيط المركزي جهة محايدة وليست جهة تترأسها شركة واحدة.
- إتاحة النفاذ إلى الكابلات البحرية، حيث أنه يتم فقط النفاذ حالياً إلى الكابل من قبل مشغل واحد.
- إتاحة الفرصة للمشغلين الآخرين بإجراء عمليات الحفر للحصول على البنية التحتية الخاصة بهم.
- ضرورة التحكم بخارطة المحطة الجغرافية من قبل جهة محايدة.

- الاطلاع على العرض المرجعي للربط بيني وعلى الأخص الاشتراطات التي يفرضها المشغل المهيمن كالضمانات البنكية والتنبؤات والسرعات للخطوط المؤجرة.
- استحداث عمليات من الناحية التقنية والتجارية لخدمات خط المشترك الرقمي لمجرى البيانات ويجب على المشغل المهيمن تغيير الاستمارة الخاصة به لتقديم الطلبات.

التراخيص

- التقرير بشأن المشغل الثالث لخدمات الاتصالات المتنقلة و/أو المشغل الافتراضي لشبكة النقال.
- الحصول على تراخيص أكثر لطيف التردد.
- ضرورة أن يكون الترخيص الصادر من الهيئة إلزامياً على مزودي الخدمات الذين يملكون البنية التحتية والتوصيل.

التكنولوجيا

- التقرير بشأن معايير خدمة التشغيل بيني العالمي للنفاد إلى المايكروويف (WiMAX 'e')
- التقرير بشأن ترددات الوصلات اللاسلكية الأخرى ذات السرعة العالية.

خدمة الإنترنت وخدمة الإنترنت ذات النطاق العريض

- تطبيق سياسة مفتوحة حول أسعار خدمة الإنترنت على كل من المستهلكين ومزودي خدمة الإنترنت.
- يجب أن يكون هنالك مستوى نفاذ إلى خدمة الإنترنت، على سبيل المثال فرض مبلغ وقدره خمسة دنانير بحرينية لخدمة الإنترنت (برودباد) بسرعة ١٢٨ كيلوبت حتى تكون في متناول الجميع وذلك من أجل تعزيز دور الحكومة الإلكترونية.

البنية التحتية

- تحسين البنية التحتية للحصول على خيارات بديلة لخدمة النفاذ.

التنظيم

- تنظيم المنافسة العادلة في سوق مملكة البحرين بينما يتم الأخذ في الاعتبار الأرباح والعروض المرجعية للربط بيني للمشغلين الجدد.
- اتخاذ الإجراءات الصارمة بشأن الممارسات غير التنافسية للمشغلين الذين يتمتعون بقوة سوقية مؤثرة.
- طرح الأنظمة والقواعد المناسبة.

- اعتبار مملكة البحرين سوقاً اقتصادية صغيرة لها مميزاتا وتتطلب تطبيق أنظمة وقواعد أقل صرامة.
- دراسة القوى المحركة المحلية المقترحة بعمق أكبر.
- مطالبة الهيئة بالعمل بموجب صلاحياتها وذلك من أجل تشجيع المنافسة وحماية مصالح المستهلكين لجعل مملكة البحرين مركز إقليمي يتم فيه طرح الخدمات على مستوى العالم وتقوم فيه شركة بتلكو بالمساهمة في البنية التحتية المحلية والمجتمع بشكل أكبر.
- التقليل من اتخاذ الإجراءات التنظيمية الصارمة على التعريفات الخاصة بخدمات الاتصالات المتنقلة وذلك لزيادة المنافسة وعدم تعريض الاستثمارات الخاصة بمشغلي خدمات الاتصالات المتنقلة الحاليين والجدد للخطر ورفع القيود الخاصة بالموافقة لإتاحة الفرصة لشركة بتلكو للمنافسة في السوق قبل اتخاذ القرار بشأن المشغلين الجدد.
- مراجعة التزامات الخدمة الشاملة والإصلاحات بخصوص تعريفات خدمة التجزئة خلال ستة أشهر.
- مراجعة آلية حسم المنازعات بين الهيئة والمشغلين الآخرين المرخص لهم.
- التطلع إلى تطبيق أنظمة وقواعد في السنوات الثلاث القادمة تتناول مسائل تتعلق بحلول الوسائط المتعددة والمحتوى وخدمات البث الإذاعي وخدمات التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV) وذلك بموجب صلاحيات الهيئة.
- تطبيق سياسة معينة على المشغلين الذين يقدمون خدماتهم بطريقة غير شرعية أو على مقاهي الإنترنت التي تعمل بطريقة غير شرعية وتعمل عمل المشغلين الذين يقدمون خدماتهم بطريقة شرعية.
- وضع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمنافسة.

أولويات أخرى

- اقتراح أحد المشغلين ضرورة أن يقوم المشغل المهيمن بتحويل قسم خدمات الجملة بزيادة الأرباح.
- ضرورة أن تمارس الهيئة مهامها بشكل عملي أكبر وأن تدرس الأخطار والممارسات الناجحة في أسواق مشابهه، على سبيل المثال المشغل الثاني لخدمات الخطوط الثابتة في أسبانيا والذي يقدم خدمة خط المشترك الرقمي، حيث أن هذا المشغل قد أخذ وقتاً طويلاً للوصول إلى قطاعات جيدة وقد واجه صعوبات كثيرة في طرح خدماته على الرغم من أنه يقوم بتوفير خدمات النفاذ إلى مجرى البيانات وتقديم العرض المرجعي للربط البيئي على أحسن وجه.
- مكافأة المشغل المهيمن بالحوافز إن كان يقوم بتوفير خدمة النفاذ على سبيل المثال.
- تقديم الحلول بشكل جماعي فيما يتعلق بتحديات القطاع والتطلع إلى أن يكون لدى الهيئة رؤية على المدى الطويل تتعلق بتقديم الحلول لكافة الأمور.
- ضرورة حصول الهيئة على المعلومات الخاصة بمؤشرات السوق من المرخص لهم والتأكد من أن المعلومات المستلمة (سواء أكانت تتعلق بحساب التكلفة أو بالأمور التقنية) دقيقة وعلى الأخص تلك المستلمة من المشغل المهيمن لضمان أن تكون أسعار الجملة مبنية بشكل عادل.

د- الخطوة التالية للهيئة

اختتم السيد أُن هورن حديثه بتقديم الشكر لكافة المشاركين في هذا الاجتماع، وقام بتوضيح الخطوة التالية للهيئة وهي كما يلي:

- إنشاء مجموعة عمل رسمية تتكون من المرخص لهم؛
- إعداد مجموعات عمل تتكون من المرخص لهم لإبداء الآراء حول أمور مختلفة؛
- نشر ملخصاً حول الملاحظات التي يتم تقديمها في الاجتماعات وذلك في موقع الهيئة على الإنترنت www.tra.org.bh؛
- عقد اجتماع المجموعة الاستشارية للمستهلكين بتاريخ ٣١ يناير من كل عام؛
- الاستفادة من المداخلات والملاحظات الصادرة من الاجتماعات التي تعقد مع المجموعة الاستشارية لقطاع الأعمال والمجموعة الاستشارية للمستهلكين بالإضافة إلى المرخص لهم في تعديل مسودة برنامج عمل الهيئة؛
- إصدار خطة عمل الهيئة المقترحة لعمل استشارة عامة حولها في شهر فبراير من هذا العام؛
- تأثير المصادر المتاحة لدى الهيئة على خطة عمل الهيئة النهائية ونشر النسخة النهائية من هذه الخطة في بداية شهر مارس من هذا العام.